مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 16 / العـدد 01 / مارس 2022 / ص ص 444 - 455
Journal home page: http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

دراسة إحصائية تحليلية لعوامل تهميش الأطفال في الجز ائر

Analysis of the marginalization of children in Algeria

وهيبة عيساوة [1] ، نبيلة عيساوة [2]
1 مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية – جامعة الأغواط (الجزائر) ، wahiaiss@yahoo.fr
2 جامعة البليدة 2 (الجزائر) ، s.abila@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/06/14 تاريخ القبول: 2022/01/23 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:
جاء هذا المقال ليكشف عن واقع فئة الأطفال المهمشون في المجتمع الجزائري والعوامل المرتبطة بهذه الظاهرة، وتمثل هذه الفئة أكثر الفئات عرضة للانحراف والوقوع في الجريمة، خاصة أنه إذا ما ترسخ الانحراف في الطفل تحول بلا شك في المستقبل إلى مجرم. وقد تم دراسة هذا الواقع من خلال دراسة استقصائية للمعلومات والبيانات الإحصائية.
توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة التهميش والحرمان عند الأطفال بالجزائر أصبحت الآن واقعا بالنظر إلى العوامل المرتبطة بها، والتي تعكس البيئة الاجتماعية من ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية السائدة في المجتمع الجزائري.
كلمات مفتاحية: التهميش، الأطفال المهمشون، الطفل والحرمان، الإقصاء الاجتماعي، الهامشية.

ABSTRACT:
This article reveals the reality of the category of marginalized children in Algerian society and the factors associated with this phenomenon, and this group represents the most vulnerable groups to delinquency and crime, especially if the delinquency of the child is established, he will undoubtedly become a criminal in the future. This fact has been studied through a survey of statistical information and data.
The study found that the phenomenon of marginalization, deprivation among children in Algeria is now a reality given the associated factors, which reflect the social environment of the economic, social and cultural conditions prevailing in Algerian society.
Keywords: Marginalization, Marginalized Children, Children and deprivation, social exclusion, marginality.

1- مقدمة:

ارتبط اكتشاف الطفل والوعي المتزايد بمرحلة الطفولة وما رافقه من اهتمام على مستوى البحث والدراسة بفكرة الحريات والحقوق، فبعد حرية الأفراد عامة نجد حرية المرأة ثم حرية الطفل، وهو ما يظهر في نشأة بعض المؤسسات والهيئات المهتمة بالطفل وبرصد حقوقه أو بالدفاع عنه وترقيته، وهو ما ينعكس أيضا على مستوى التقنين لهذه الحقوق، وهو ما يعكس التطور الحاصل على مستوى التصورات والوعي عامة، إلا أن ذلك لا يعكس حقيقة ما يجري في الواقع الاجتماعي على مستوى الأفراد كما في المؤسسات.

تعرضنا دائما للطفل في إطار أسرته وفي علاقته بوالديه خاصة باعتبار أنهما مسئولان عنه وعن تنشئته، لكن ذلك لا يمثل إلا وجها واحدا من الحقيقة وطرفا واحدا من المعادلة، كما يدرس الطفل في البيئة غير السوية ولا نستطيع تجاهل هذا الجانب،

- المؤلف المرسل: وهيبة عيساوة

doi: 10.34118/ssj.v16i1.1939
http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/1939
ISSN: 1112 - 6752 | رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

ويكون المدخل إلى ذلك وهو ما يمكن تسميه بالجانب المرضي أو الإعاقيdysfonctionnel بالتطرق إلى الطفل في علاقته بأسرته وبالسياق الاجتماعي ككل.

وإذا كان الانحراف سلوكا متعلما كما يرى أصحاب تأثير البيئة فسيكون مصدره البنيات الاجتماعية التي يعيش فيها الطفل على امتداد مراحل نضجه، ذلك أنها الوعاء الأول الذي يستقبل الطفل. ومن هذا المنطلق فإننا نسعى بمحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة: ماهي العوامل المرتبطة بظاهرة تهميش الأطفال في الجزائر؟

أما عن أهداف الدراسة تكمن في الكشف عن عدة قضايا من أهمها:

- فهم بنظرة شاملة مسألة تهميش الأطفال من منطلق المدخل المرضي أو الإعاقي.
- تحديد عوامل تهميش الأطفال في الجزائر.

ولمعالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعت هذه الدراسة المنهجية التالية:

المحور الأول: تحديد مفاهيم الدراسة

المحور الثاني: العوامل المرتبطة بظاهرة تهميش الأطفال في الجزائر

- خاتمة :خلاصة واستنتاجات

واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي سيساعدنا في تحليل وتفسير كل ما تم جمعه من مصادر خدمة للأهداف المسطرة حتى نتوصل إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

2- تحديد مفاهيم الدراسة:

2-1- الأطفال المهمشون:

- الطفل: عرفت المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة بموجب قرارها 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989 الطفل بأنه: "كل إنسان لم يتجاوز الثمانية عشرة عاما ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه"(الأمم المتحدة، 2005).

من خلال التسميات الكثيرة التي تستعمل لإعطاء مفهوم دقيق للأطفال المهمشون نجد عدة أنواع من هذه الفئة منها: أطفال محرومون، مهمشون، مهملون اجتماعيا، غير مندمجين... الخ.

- التهميش: التهميش كمصطلح مستعمل بكثرة في الدراسات السوسيولوجية وهو حديث الاستعمال في القواميس واللغات، ومصطلح الإقصاء أو التغييب مرتبطان بظاهرة التهميش فهما نتاج مباشر لها.

والتهميش يوازى في اللغة الإنجليزية Marginalization والتي تعنى حرفيا: مفردتي social exclusion

والذي يعني وضع الأشخاص أو الجماعات على هامش الأحداث والأفعال أو مصطلح العزل أو الإقصاء أو الاستثناء، أو عدم الشمول أو عدم الإدماج، وهي كلها تعني اغتراب أو تغريب بعض الناس أو الجماعات داخل المجتمع وعزلهم، وهي حالة ترتبط أحياناً بالطبقة أو بالوضع التعليمي أو مستوى الحياة ومدى تأثير كل ذلك في الحصول على الفرص الحياتية المختلفة.

ويعرف التهميش بأنه: "عملية الاستبعاد من المشاركة الفعالة في المجتمع، في الوقت ذاته يشير إليه كمفهوم يرتبط عند البعض بظاهرة الفقر ويرتبط عند البعض الآخر بفكرة انعدام الفاعلية، وغياب الدور والمشاركة الفاعلة في المجتمع"(مجيب مسعد ،2011، ص. 261). وفي بعض جوانبه يعني عدم قدرة المجتمع على تفعيل كل أفراده بالدرجة التي يحققون فيها ذاتهم ويفعلون فيها مقدراتهم وقدراتهم ومواهبهم وطاقاتهم.

وبالتالي فإن التهميش لا ينحصر في النواحي الاقتصادية الضيقة بل ذو دلالات ثقافية واجتماعية وسياسية وحضارية ورمزية أيضاً، إذ يعني غياب الاعتبار لجماعة ما وغياب القيمة. كما أن مفهوم التهميش يوافق مفهوم الاستبعاد الاجتماعي الذي هو نقيض الاندماج أو الاستيعاب، فهو موضوع حيوي وكاشف لطبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع.

ويشترك مفهوم الهامشية في بعض الخصائص مع مفهوم الانحراف مثل ضعف الاندماج في المجتمع إذ توجد فروقا دقيقة بينهما، فإذا كان كل جانح هامشيا فليس كل هامشي جانحا، والجانح بارتكابه أعمالا مضرة بالمجتمع فانه يخرج عن حضيرته، أما الهامشي فيمكن أن يسلك طريقا يبعده عن المجتمع دون الإضرار به.

تتصف فئة المهمشون بجملة من الخصائص نذكر منها:

- ضعف في العلاقات الاجتماعية وضعف الاتصال بالمجتمع.
- الخروج عن القيم الاجتماعية والتمرد عن كل ما يؤمن به المجتمع من قيم ومثل، فقد لا تتماشى القيم مع تطلعاتهم أو قد لا تتوافق مع ميولاتهم أو غير قادرين على إتباعها.
- عدم القيام بالأدوار المنوطة بهم داخل المجتمع، فإذا ترك شاب أسرته في بؤسها وفقرها وهو ميسور الحال فانه يدفع به إلى التهميش الاجتماعي، وقد يحدث أحيانا عدم توافق أو تناقض بين الأدوار التي ينتظرها المجتمع من الأفراد، وبين الأدوار التي يراها المهمشون جديرة بها فينتج الصراع والتمرد.
- قلة النفع الاجتماعي، أي أنهم لا يقدمون أية فائدة للمجتمع.

يشير مفهوم الأطفال المهمشون عموما إلى:

- الأيتام والفئات الأخرى من الأطفال الأكثر عرضة للصدمات التي تؤدي إلى نتائج سلبية في حياتهم اليومية مقارنة بأقرانهم.
- الطفل المهمل هو كل الطفل لم يبلغ سن ثمان عشر سنة شمسية ولد من أبوين مجهولين، أو ولد من أب مجهول وأم معلومة تخلت عنه بمحض إرادتها، أو إذ كان يتيما أو عجز أبواه عن رعايته وليست له وسائل مشروعة للعيش.
- كذلك يعتبر طفلا مهملا كل طفل أبواه منحرفين ولا يقومان بواجبهما في رعايته وتوجيهه من أجل اكتساب سلوك حسن، كما في حالة سقوط الولاية الشرعية، وكفالة طفل مهمل هي الالتزام برعاية هذا الطفل وتربيته وحمايته والنفقة عليه كما يفعل الأب مع ولده ولا يترتب عن الكفالة حق في النسب ولا في الإرث.
- الطفولة المسعفة أو أيتام الدولة حسب قانون الصحة العمومية في الجريدة الرسمية الأمر رقم76-79 في المادة 246 بتاريخ 23 -10-1976، من أين يوضح الوضعية المادية للأطفال وأين يتم استقبالهم تحت وصاية مصلحة الإسعاف العمومي(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1976، ص ص.11-14).

فعلامات التكيف أو الاندماج تختلف حسب المرحلة التي يجتازها الطفل إذ تأخذ شكل إقبال على الحياة بما يناسبها عادة، كالإقبال على اللعب والتعلم، عدم رفض الالتزام اليومي بالتمدرس، الاستمرار فيه، نمو التفكير والذكاء، التجاوب، تقبل قوانين الحياة الاجتماعية.

بالمقابل يأخذ التهميش شكل حرمان من الطفولة، حرمان من التربية والتمدرس أو حرمان من أبسط مقومات الحياة الكريمة، ثم يأخذ عدم التكيف عدة أبعاد تختلف بحسب السن والجنس. إذ قد يترجم إلى عزوف عن الدراسة أو رسوب، أو هروب من المدرسة لينتهي الأمر في جل الحالات إلى انقطاع تام عنها، وقد يأخذ شكل عصيان لأوامر الأسرة أو الأشخاص المسؤولين عن الطفل، ويصل التمرد مداه عندما يوجه نحو النفس أو نحو المجتمع بكامله في صورة تعاط للمخدرات، أو عنف ضد الأطفال

الآخرين، أو سطو وانضمام لعصابات إجرامية، أو ممارسة الدعارة... ومع التقدم في السن يتقن الطفل عديدا من وسائل الإجرام فيرشح لأن يصبح جانحا محترفا، إذا لم يجد منقذا في أي مرحلة من المراحل الصعبة التي يجتازها.

فالأطفال المحرومون يصنفون إلى عدة فئات تبعا لأسباب عدم التكيف، ونجملها في: الأطفال المتخلي عنهم، الفقراء، المعوقون، غير المتمدرسين، المشردون، اللاجئون، الممزقون عائليا، الأطفال غير الشرعيين...الخ. وكل فئة تفتقد جزءا من المقومات، على أن عوامل التهميش مهما اختلفت تؤدي عادة لنفس النتائج: الحرمان من النسب أو الهوية أو الأسرة أو العائل، التمدرس، التربية الاستقرار، حق المواطنة(ناجي ،1999، ص. 11).

3- العوامل المرتبطة بظاهرة تهميش الأطفال في الجزائر:

نظرا للتحولات التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة خاصة ازدياد عدد السكان واتساع رقعة المساحات السكانية في الجزائر، إضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرات العولمة والتحديات الثقافية والاجتماعية داخلياً وخارجياً، استفحلت ظاهرة التهميش والحرمان والانحراف خاصة عند الأطفال وأصبحت الآن جد منتشرة وزادت حدتها.

تشير الأرقام الإحصائية التي تقدمها المصالح المختصة بمحاربة الجريمة والدراسات العلمية حول ارتفاع وتيرة الإجرام، خاصة ارتفاع نسبي في مستويات تورط الأطفال والقصر في الجرائم والاعتداءات في الجزائر، إذ عرف جنوح الأحداث في الجزائر ارتفاعا طفيفا بنسبة 3% خلال 10 أشهر الأولى من سنة 2017، وتسجيل 5729 قاصرا بينهم 244 فتاة تورطوا في أكثر من 4 آلاف قضية بين جنح وجرائم واعتداءات، وأن 35 % من جرائم الأطفال تتصل بالسرقة، إضافة إلى تكوين جمعيات أشرار، فيما تورط قصر في 363 قضية تتعلق بجرائم المساس بالعائلة والآداب العامة، وتورط 12 قاصرا في 12 قضية قتل عمدي،و4 حالات في جرائم الضرب العمدي المفضي إلى الوفاة وتوقيف 2281 طفلا خلال نفس الفترة، مع تقديم 422 طفلا لقضاة التحقيق الذين أمروا بوضعهم في مراكز خاصة(تقرير أمني جزائري يكشف ارتفاع تورط الأطفال في الجرائم-العربية.نت ...).

وفي نفس السنة(2017) يسجل 115 ألف جريمة على المستوى الوطني، أي ما يعادل 320 جريمة يوميا،و47 %من المتورطين فيها أطفال في جرائم القتل العمدي والضرب والجرح العمدي واختطاف القصر والاعتداء على الممتلكات. ويتورط الأطفال الجانحين في أخطر الجرائم والتي لم تكن تسجلها فئاتهم على غرار القتل العمدي والجرائم الأخلاقية التي تصل إلى حد هتك العرض والشرف بين فئاتهم، إلى جانب السرقات، المخدرات وتخريب أملاك الغير في المدارس والملاعب وجرائم التعدي على الأصول (صف المجرمين في الجزائر أطفال-الشروق).

لهذا سنحاول إبراز أسباب التزايد المستمر لأعداد الأطفال المهمشين في المجتمع الجزائري، لذلك يستلزم التوقف عند أهمها:

3-1- ارتفاع معدلات الأيتام:

اليتم ليس ظاهرة جديدة إنما الجديد فيه انضمام عوامل حديثة لأخرى تقليدية، فمن الأسباب التقليدية الوفاة المرتبطة بتخلف الحمل والوضع الذي تموت بسببه الكثير من النساء، وتشير الإحصائيات أن عدد اليتامى في الجزائر أكثر من 200 ألف طفل يتيم في سنة 2013 (مصلوب، 2013)،وفي سنة 2015 بلغ بين 700 و750 ألفو1 مليون يتيم دون برامج للتكفل الشامل بهم(ملف: قرابة مليون يتيم دون كفيل في الجزائر..كيف يعيشون؟).

وما تقدمه الجمعيات الخيرية من حين لآخر غير كاف ولا يمنع الأطفال من البحث عن معيل أو مصدر رزق قار، إذ يقع أغلبهم فريسة سهلة للتشرد والضياع، يستفيد فقط 8آلاف طفل عبر الوطن وهو رقم ضئيل مقارنة بعدد الأيتام الذين يحتاجون إلى رعاية ومتابعة متواصلة في غياب التحسيس وجهل المواطن بطريقة التكفل، بالرغم أن برنامج كافل اليتيم استطاع رفع عدد

الأطفال المتكفل بهم من 5 ألاف طفل إلى 8 آلاف طفل على المستوى الوطني، وما لا يقل عن 2 %من مجموع سكان الجزائر سيكونون من اليتامى في آفاق عام 2030،وانه في نفس الوقت ستتعرض العائلات الميسورة ورجال الأعمال إلى مزيد من الضغط على ثرواتهم مثلما أكدت ذلك بيانات التبرع والهبات خلال السنوات الأخيرة حيث تراجعت المؤشرات في بعض الولايات من الوطن إلى النصف(لن تصدق عدد الأرامل واليتامى في الجزائر بعد 12 سنة الجزائرية للأخبار).

2-3- الأمية:

تعد ظاهرة الأمية من أخطر عوامل التهميش في عصر ثورة المعلومات إذ يؤدي الحصول على التعليم من نوعية جيدة دورا هاما في تمكين الأطفال من التنافس في عالم الألفية الجديدة السريع التغير، ويبدأ الطريق إلى الرفاهية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية على مستوى المدرسة الابتدائية، حيث ينمي الأطفال المهارات اللازمة من خلال المشاركة الأكاديمية والأنشطة المجتمعية(الأمم المتحدة،2005، ص 9).

سجلت الجزائر انخفاضا في نسبة هذه الظاهرة حسب إحصاء عام 2013 للسكان والمساكن للديوان الوطني للإحصاء إلى 1.22% للفئة العمرية من10سنوات فما فوق ونسبة تمدرس تفوق 98 %، وتسجيل أكثر من 7029692 مواطنا تحرر منهم 1821914 من أميته، بانخفاض نسبة 42 % للفئة العمرية 15 سنة فما فوق إلى 17 %سنة 2014.وبلغت نسبة تمدرس التلاميذ البالغين 6 سنوات ب 97.6 %، أما معدل القراءة والكتابة لكلا الجنسين البالغين سن(15-24) يبلغ 17.5% سنة 2014 وقدرت ب 21.8% سنة 2008.(MSPRH, 2015. MICS 2012-2013, p.179)

وتقدر نسبة التمدرس الصافي 93.5 % في المرحلة المتوسطة أي بنسبة 6.5% غير المسجلين، خاصة أن التسرب المدرسي يقيس فئة (14سنة فأكثر) والتي تظهر أكثر حسب الفئات الاجتماعية الفقيرة والغنية بخصوص هذه المرحلة التعليمية، اذ تمثل فئة (11-14سنة) 20% من التلاميذ المنحدرين من الأسر الفقيرة المجلين في المرحلة الابتدائية، في حين 5.4 % غير مسجلين. أما نسبة عدم التمدرس تقدر ب 6.8 %سنة 2013 حسب صندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف".(Unicef, 2014, pp30-31)

هناك ترابط بين مشكلة الفقر ومشكلة الأمية اللتين تخلقان مع البطالة حلقة مفرغة من الضعف والحرمان. ولا ريب أن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر ستذهب سدى إن لم تبذل في الوقت ذاته جهود لزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة، ومن حيث الفقر البشري والرعاية الاجتماعية تعيق الأمية تلبية الاحتياجات الأساسية اليومية مثل الغذاء والرعاية الصحية وحتى السكن.

3-3- الإعاقة:

إذا كانت وثائق الأمم المتحدة تشير إلى أن عدد المعوقين في كل مجتمع يتراوح ما بين 10 إلى15% من جملة عدد سكان فإن عددهم في الجزائر يمثل 10%من التعداد الأخير أي 4 ملايين معوق، منهم 300 ألف شخص معاق حركي و80 ألف شخص معاق سمعي و175 ألف شخص معاق بصري و200 ألف شخص معاق ذهني، و85611 شخص يعانون من إعاقات متعددة، بالإضافة إلى 626711 شخص يعانون من أمراض مزمنة و50299 شخص يعانون من إعاقة أخرى، وتسجل الجزائر 39 ألف معاقا كل سنة بسبب أخطاء الولادة وتخلف حوادث المرور أزيد من 6 آلاف معاق سنويا، وهذا ما جعل الجزائر تسجل 45 ألف معاق سنويا. ويقدر منهم في سن الطفولة والشباب بحوالي 22 مليون و500 ألف أي ما يعادل 75%من مجموع المعاقين (ألف معاق جديد في الجزائر سنويا -جزايرس17-47).

نجد 132 ألف طفل معوّق تتراوح أعمارهم بين حديثي الولادة و5 سنوات، و320 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و19سنة،وما يزيد على 1مليون ونصف مليون يبلغون 20 سنة وما فوق ويوجد حوالي 30 ألف طفل يعانون منها في الجزائر، كما

تضاعف عددهم في المدارس في الفترة ما بين 2010 و2017 في شتى مراحل التعليم ليبلغ 24 ألف تلميذ موزعين عبر أقسام مختلفة أغلبهم يزاولون الدراسة في الصفوف العادية (جمعية التحدي والمنتدى الجزائري لذوي الإعاقة يدقان ناقوس الخطر– جريدة ...).

كما تعيش هذه الشريحة تهميشا في الشغل تتعدى نسبة البطالة بها إلى أكثر من 80 %، وغالبا ما يواجه أصحابها مشاكل كثيرة في التنقل لانعدام المسالك الخاصة بهم وعدم توفر مترجمين بلغة الإشارة والمنحة المقدمة غير كافية، وعدم اهتمام وسائل الإعلام بقضاياهم ونشر ثقافة احترامهم وهو ما يشكل أزمة حقيقية في انخراطهم في المجتمع(الجزائر تسجل 45 ألف معاق جديد كل سنة -الشروق).

3-4- الفقر:

إن المتفق على مفهوم الفقر أنه "حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي والضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات"(محمد حمزة وآخرون، 2002، ص 113).

يشير تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن سنة 2014 سجلت 1932000 أسرة فقيرة مع زيادة ب 340 ألف أسرة فقيرة مقارنة بسنة 2013 التي كانت 1862000 أسر فقير (كلمات دلالية،2014).

رغم تخفيض نسبة السكان الذين يقل عن دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015، تتزايد معدلات الفقر حيث تجاوزت 27 % من عدد السكان سنة 2017 بنسبة زيادة 7% في سنة 2016، وأن سعر الغذاء ارتفع 40%، وأن الأسرة تنفق ما يقرب من 70% من دخلها على الطعام(وزارة التضامن: نسبة الفقراء وصلت 27 %. وأسعار الغذاء ارتفعت 40 %).

كما أن مؤشر انحراف الفقر عن العتبة (فجوة الفقر) يبقى مستقرا عند القيمة 0.5 منذ سنة 2000، مما يبرز عدم اعتبار دولار واحد في اليوم كمؤشر يعكس مستوى الفقر الحقيقي أو نسبة السكان الأكثر فقرا، إذ يظل الفقر المدقع كما حددته الأهداف الإنمائية للألفية ب 1.9دولار هامشيا من السهولة القضاء عليه. .(Le gouvernement Algérien, 2010, p 26)

وفقا لهذه المعطيات نجد أهم العوامل التي تدفع الطفل إلى التهميش وضعه داخل الأسرة الفقيرة التي تحمله عبء تكفل مصاريفه الخاصة في أحسن الأحوال، وقد نجد الطفل يتحمل مسؤولية عائلة لعوزها أو لوفاة الأب مما يشعره أنه يتحمل مسؤولية تفوق سنه، وغالبا ما نجد أن الأعمال التي يقوم بها هذا الطفل تيسر له طرق الانحراف وبالتالي الهروب من البيت بحثا عن فضاء حر.

يؤدي الفقر إلى تسرب الأطفال من المدارس في سن مبكرة، إما لأغراض العمل للمساهمة في توفير دخل الأسرة، أو بسبب الظروف والأوضاع الأسرية غير المواتية، أو بسبب عدم القدرة على تحمل نفقات الدراسة. وتنعكس هذه الآثار وبخاصة ما يتعلق فيها بتفشي الأمراض الاجتماعية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصحي بشكل سلبي على وضع الأطفال في الأسر الفقيرة.

كما يؤدي الفقر إلى حرمان الأطفال من حقوقهم لأنه يضعف بيئتهم كما يرتبط الاستغلال والتعرض لسوء المعاملة ارتباطاً وثيقاً بالفقر المتعمق الجذور والواسع الانتشار، ويسبب لهم الفقر ضعفا صحيا وسوء التغذية وإعاقة نماءهم العقلي والجسدي وهو يضعف طاقاتهم وثقتهم في المستقبل.

ولعل من ابرز أسباب الفقر بالمجتمع البطالة ولاشك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية تؤدي تدريجيا إلى سلسلة من الحالات المختلفة أي من البطالة إلى الإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش، ومن التهميش

إلى الجنوح، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية، إلى جانب التعفن الإداري المثقل بموروثات البيروقراطية يُساهم في تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة، فالفساد يؤدي الفقر بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي ويكرس عدم المساواة ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر.

إضافة إلى تفشي مظاهر التمايز الاجتماعي الفاحش الذي ينعكس سلبا على التماسك الاجتماعي، بنمو الشعور باللامساواة عند الفئة المحرومة من العمل الثابت، كما أنها تؤدي إلى استقرار الشعور بعدم الانتماء في النسيج الاجتماعي والى زيادة ظاهرة الإقصاء والإفقار عند هذه الفئات، والتي تؤدي حتما إلى تفاقم الهامشية أو أكثر إلى الإدمان والجنوح (سبتي ،2006، ص. 128).

ولكن رغم الخطوات التي قامت بها الجزائر ابتداء من سنة 2000 مع قيام الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر وإقرار استراتيجيات وتشكيل برامج: البرنامج الوطني للتنمية الريفية والفلاحية، الشبكة الاجتماعية، برنامج خلق فرص العمل، نشاطات التضامن الوطني، مع توفير قدر من الأموال المنفقة على هذه البرامج لصالح مشروعات قومية تتبناها الدولة، وقد نجحت هذه الحلول في خفض أعداد الفقراء بالجزائر من 12 مليونا إلى حوالي 2.5مليون شخص(خبراء يحذرون من اتساع رقعة الفقر في الجزائر -الجزيرة. نت).

وأفاد التقرير للهيئة الحقوقية سنة 2016 أن مظاهر الفقر شهدت تحولا كبيرا في الجزائر وبات العوز يهدد الطبقة المتوسطة، مشيرا إلى أنه بعد أن كان الفقر يميز سكان المناطق الريفية أصبح اليوم منتشرا في المدن والمناطق الحضرية. وجاء في التقرير أن سوء الظروف الصحية أعاد إلى الواجهة أمراضا قضي عليها في السابق وسجل انخفاض في معدلات التغذية، وارتفاع في نسب البطالة ومشكلات في السكن والتعليم.

لقد عرفت جميع المؤشرات المرتبطة بمستوى معيشة السكان في الجزائر تحسنا خلال الفترة التي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي والبرنامج الخماسي للفترة من 2005-2014، فعلى سبيل المثال ازداد نمو الاستهلاك الفردي بمقدار% 3.1، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي شهدها الدخل الصرفي الفردي الذي ارتفع بمعدل 3.4%خلال نفس الفترة، نتيجة زيادة حجم الأجور بمقدار3.1%خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وإلى14.66 %خلال البرنامج الخماسي. كما شهد كل من قطاع التعليم والصحة بعض التحسن مما كان له أثر على تخفيض نسبة الفقر.

عموما نجد أن النتائج المحققة خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي ساهمت في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر، لكنها لم تقضي عليها حيث أن مؤشر حد الفقر العام قدر سنة 2011 ب 5 %غير أن الآليات الاجتماعية لم تكن فعالة في القضاء على ظاهرة الفقر.

إن السياسات الاقتصادية في الجزائر أدت إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر، إلا أن بعض سمات هذه الظاهرة (مشكلة السكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية والدخل)، والتي تساهم إسهاما كبيرا في تفسير ظاهرة الفقر في الجزائر لازالت موجودة في المجتمع.

عموما نجد أن الانخفاض في معدل الفقر يبقي مؤقتا وغير مستداما، كما أن التحسن الذي سجل في معدلات البطالة لم يكن نتيجة إنشاء مناصب دائمة، حيث أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل الجديدة هي مناصب مؤقتة (حاجي ، 2013_2014، ص ص. 254-256).

أما الفترة (1991_2015)فقد عرفت زيادات في الأجر الأدنى في حدود 20 %، وبالرغم من الزيادات في الأجر الأدنى خلال الفترة (2001_2015) عرفت وتيرة التضخم -بالموازاة مع ذلك -اتجاها تصاعديا خلال نفس الفترة، مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للعمال ذوي الدخل المنخفض (لمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1999، ص. 93).

بالرغم من تطور الحد الأدنى للأجور والمداخيل المستقلة إلا أنها تبقي ضعيفة عن تلبية احتياجات المواطن الجزائري البسيط خاصة مع الزيادات في أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية، وانعكس ذلك على واقع معيشة المواطن الجزائري الذي لا تزال قدرته الشرائية ضعيفة.

3-5- البطالة:

لا تزال البطالة تشكل تحديا كبيرا باعتبارها أحد مساوئ سياسة الإصلاح الاقتصادي التي بدأت قبل عشرة أعوام فهناك فجوة كبيرة في سوق العمل الجزائري حيث لا يتوازن الطلب مع العرض. إن نسب النمو التي حققتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة لم تتعد بالمتوسط 3.5%، وهي نسبة لا تسمح في الواقع سوى بالحفاظ على الوظائف الموجودة دون أدنى إمكانية لوظائف جديدة.

بلغت نسبة البطالة في الجزائر9.8 %سنة 2014 مقابل 11.2% في سنة 2015 و10.5 %سنة2016 مقابل 9.9 %سنة 2017، وبلغت البطالة في أوساط الرجال 8.1 %مقابل 20 % في أوساط النساء. وسجلت بطالة الشباب فوق 25 سنة 7.9 % بينما قفزت بالنسبة للشباب بين 16 و24 سنة إلى26.7 %، ويزداد معدل البطالة كلما ارتفع مستوى التأهيل وخاصة في أوساط الخريجين من الجامعة، حيث بلغت البطالة بين حاملي الشهادات العليا إلى 17.7% و13% في أوساط الخريجين من معاهد التكوين المهني، و7.7%بين الأشخاص بدون تأهيل.

وبلغ عدد البطالين الباحثين عن عمل منذ أزيد من سنة 66.4 %، بينما بلغ عدد البطالين الذين يقبلون بمهن أقل من تأهيلهم 75.3% وبالمهن الشاقة 26.7%وبالمهن ذات الأجر الضعيف 75.8 %(الجزائر بالأرقام، 2017، ص.14).ومن جهة أخرى تشير أرقام الديوان إلى أن البطالين الباحثين عن شغل منذ سنة أو أكثر يمثلون 66.7 % من الساكنة البطالة (L'Algérie en quelques chiffres, 2013 – 2015).

3-6- الطلاق:

يعتبر سببا رئيسيا في انتشار مشكلة تهميش الأطفال وخاصة طلاق الأسر الفقيرة حيث يتعرض الأبناء لمشاكل الطلاق والآثار السلبية الناجمة عنه، وانتشرت هذه الظاهر بشكل واسع في المجتمع الجزائر بحيث تسجل ارتفاع قياسي في حالات الطلاق حسب أحدث تقرير للديوان الوطني للإحصائيات، بتسجيل ارتفاع قوي في حالات الطلاق في الفترة بين 2005 و2013 بحجم 26440 حالة حيث سجلت 54826 حالة في سنة 2012 و54985 حالة في سنة 2013 و57461 حالة 2014،مقابل 387947 زواج و371280 و369031 حالة زواج على التوالي خلال سنوات المقارنة، مع ارتفاع أيضا في سنة 2017 بأكثر من 68 ألف حالة طلاق، مقارنة بنحو 349 ألف زواج لتمثل حالات الطلاق نسبة 20 % من مجموع حالات الزواج المسجلة، هذا يهدد كيان الأسرة ويخلف آثارا سلبية في المجتمع والعائلة وخصوصا على الأبناء.

إن المعدل السنوي للطلاق في الجزائر استقر خلال الفترة من 2012 إلى 2016 عند نحو 60 ألف حالة سنويا. وحسب التقرير السنوي حول ديموغرافيا الجزائر الخاص بسنة 2015 بلغت عدد حالات الطلاق المسجلة لدى مصالح وزارة العدل 59909 حالة خلال سنة 2015 و128 62 حالة خلال سنة 2016 ما يعادل ارتفاع نسبيا بـ3. 7%مقارنة بسنة 2015. وبذلك فالمعدل الخام للطلاق المعرف كحاصل قسمة عدد حالات الطلاق خلال السنة على متوسط عدد السكان لنفس السنة مقارنة بسنة 2015 بلغ 50.1 ‰، أما معدل الطلاق الذي بلغ 52,1 ‰حيث عرف ارتفاعا طفيفا المعرف كحاصل قسمة عدد حالات الطلاق في السنة على عدد الزواجات لنفس السنة، فقد واصل ارتفاعه لينتقل ما بين 15.75% إلى 16,23 % و17,42% في 2014 و2015 و2016.(L'Algérie en quelques chiffres, 2013 – 2015)

أما التقرير السنوي حول ديموغرافيا الجزائر لسنة 2016 فإن عدد الزيجات عرف تراجعا كبيرا يقدر بنسبة 4.5 % مقارنة بسنة 2015، وبذلك عرف المعدل العام للزيجات انخفاضا معتبرا حيث تراجع من 9.88 ‰ إلى 9.24 ‰ما بين 2015 و2016 (ديموغرافيا الجزائر،2015، ص.4).

وسجل سنة2011 أزيد من 50 ألف حالة طلاق وتجاوزت سنة 2012 عتبة 60 ألف حالة طلاق وفي سنة2012 أزيد من 60 ألف قضية طلاق من أصل 480ألف عقد زواج حسب إحصائيات وزارة الداخلية، أي أن 12%من حالات الزواج تنتهي بالطلاق الذي لا زال يسجل ارتفاعا قياسيا من سنة إلى أخرى مخلفا وراءه 100 ألف طفل مشتت بين الأب والأم، وعادة ما ينتهي الأمر بالتسرب المدرسي والانحراف(12 بالمائة من حالات الزواج في الجزائر مآلها الطلاق -الشروق).

تعيش الكثير من المطلقات بالجزائر أوضاعًا مزرية وجملة من المشاكل التي تتفاقم كل يوم في ظل رفع الطليق يده عن مسؤولية أطفاله رغم القانون بعدم كفاية أو عدم انتظام وحتى غياب دفع المنحة الغذائية التي يقرها القاضي لفائدة المرأة وأطفالها، وتقاعس منفذي القانون عن أداء عملهم لتتمكن المطلقة من الحصول على حقوقها كاملة بالإضافة إلى نظرة غير عادلة من قبل المجتمع بمن فيه أقرب الناس إليهن وتشير وزارة التضامن وقضايا الأسرة الجزائرية أن 20% من المطلقات تتعرضن للاهانة داخل الأسرة. تضطر الكثير من المطلقات إلى العمل للتمكن من إعالة أسرتهن خاصة في ظل محدودية النفقات التي تحصل عليها الواحدة منهن من طليقها، إلا أن حصول الواحدة منهن على فرصة عمل لا تعني بالضرورة نهاية المعاناة، إذ يزيد التحرش الجنسي في العمل معاناتها أكثر.

على الرغم من إيجابيات صندوق إعانة المطلقات وأبنائهن في إنقاذ المطلقات وأبنائهن من الضياع، إلا أننا نجده قد استثنى فئات أخرى وهي فئات الأرامل التي تعيش بعضها وضعية سيئة بمنح زهيدة وأخرى لا تملك ولا منحة وتعيش على صدقات المحسنين، ليضيع الأبناء ويكون سبيلهم إما التسول أو الانحراف.

إلى جانب أن الأرملة أصبحت عرضة للانحراف وغياب التكافل الاجتماعي لاسيما وأن الأسرة لم تعد مهتمة بشرف الأرملة بحكم الواقع المتغير حين أصبح العم أو الخال مجرد مدلول بيولوجي، ولم تعد قادرة على التكفل بهذه الشريحة، غير أنه في الدول المتحضرة بمجرد غياب المدلول البيولوجي تتكفل الدولة بالأرملة وتحل محل العم والخال ويتم تعويضها بالمجتمع المدني والأسرة والتنظيم الاجتماعي.

3-7- الانحلال الخلقي:

تشير وزارة التضامن إلى أن أكثر من 10آلاف طفل يولدون سنويا في الجزائر خارج علاقة الزواج، ويكشف تحقيق أعدته مصالح الدرك عن وفاة 78 امرأة حامل بطرق غير شرعية خضعن للإجهاض وإحصاء 21 عملية خلال 8 أشهر فقط، وتبقى الظاهرة مرتبطة بالاعتداءات الجنسية التي تعرف ارتفاعا في السنوات الأخيرة ب 611 ضحية خلال 8 أشهر من السنة الماضية أغلبهن قاصرات تقل أعمارهن عن 18 عاما.

كما يواجه المجتمع ظاهرة تزايد عدد الأمهات العازبات الذي قدر عددهن ب 3 آلاف أم عازبة مقابل 10آلاف طفل غير شرعي إضافة إلى ظاهرة رمي الأطفال حديثي الولادة. كما يسجل ارتفاع حالات الإجهاض في السنوات الخمسة الأخيرة بتزايد عدد الاعتداءات الجنسية والاغتصاب، وتشير تقارير مصالح الدرك الوطني إلى تسجيل 2 حالة اغتصاب كل 36 ساعة في الجزائر و2 اعتداء جنسيا في اليوم الواحد إضافة إلى انتشار زنا المحارم(تورس: الإجهاض في الجزائر.. الجريمة السرية).

وتساهم هذه الجريمة في زيادة الانحلال وارتباطه بجرائم أخرى كثيرة كالسرقة من أجل الحصول على ثمن عملية الإجهاض، وتعاطي الخمور لنسيان الوضع المؤلم والتغلب على عذاب الضمير في ارتفاع مطرد. وتستقبل مراكز الطفولة المسعفة المتواجدة

عبر التراب الوطني كل سنة ما بين 3000 و4000 طفل متخلى عنه "مجهولي النسب" (مراكز الطفولة المسعفة تستقبل بين 3000 و4000 طفل مجهول النسب في ...).

تشير هذه الإحصائيات التي تدل على الخطر إلى انتشار هذه الظاهرة داخل المجتمع الجزائري بالرغم من وجودها بشكل نسبي في السنوات القليلة الماضية، ولم تكن بشكلها العلني كما هي عليه حاليا نتيجة التخلي عن الأخلاق وضعف الوازع الديني وكثرة الاختلاط بين الجنسين، وضعف الرقابة الأبوية، وسوء المعاملة التي تدفع بعض الفتيات المتهورات إلى الشارع والغزو الثقافي الغربي.

وعن اتجاه الفئات الهشة آفاق العام 2030 حيث من المنتظر أن تقفز نسبة الشريحة السكانية ضمن فئة العمر (60–80سنة) إلى عدد السكان من7 %حاليا إلى 14% آفاق العام 2030، كما سيزداد عدد ذوي الاحتياجات الخاصة بمليون نسمة إلى 4.5 مليون بينما سيقفز عدد اليتامى من 0.7 مليون حاليا إلى 1 مليون ويقفز عدد العائلات في حد الفقر إلى 1.5 مليون عائلة ما يعني حوالي 10% من عدد العائلات سنة 2030، إلى جانب حالات الطلاق بين الأسر التي تقفز بمعدل 140 حالة يوميا(مصيطفى: الجزائر بحاجة إلى "بنك اليتيم" -الجزائر اليوم).

4- الخاتمة:

حاول الباحث أن يلم بخصوصية ظاهرة التهميش في المجتمع الجزائري في جانبها الخاص بمرحلة الطفولة والأطفال أكثر الفئات عرضة للانحراف والوقوع في الجريمة، ولما لهذه الظاهرة من خطورة باعتبار أن طفل اليوم هو رجل الغد، و إذا ما ترسخ الانحراف في الطفل فيتحول بلا شك في المستقبل إلى مجرم، لأن من بين مسببات الانحراف والجريمة في المجتمع يعود إلي انتشار العزل أو الإقصاء أو التهميش في المجتمع، من حيث فقدان الحق في الوجود الاجتماعي، وحق الانتماء إلى جماعة له الحق أن يتواجد فيها ويتفاعل مع أعضائها، ويشارك كمنتج فعال في المجتمع الذي ينتمي إليه.

وقد تم توضيح العوامل المرتبطة بظاهرة تهميش الأطفال في الجزائر والتي تعكس البيئة الاجتماعية من ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية السائدة في المجتمع. فالطفل هو رجل الغد وهو ثروة بشرية تحرص عليها دول العالم المختلفة وتضع الخطط والبرامج التي تكفل الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية لهؤلاء الأطفال حتى تضمن قيامهم بالأعباء لبناء المجتمع في شتي المجالات.

غير أن غياب الوعي الثقافي في اتجاه العناية بالأطفال خاصة يهدد الأمن الاجتماعي، ويجعل من التنمية البشرية والتنمية المستدامة تسير في انحراف وتتأزم الحياة الاجتماعية من بينها انتشار الجريمة عند الأطفال وخاصة المحرومين من الرعاية الاجتماعية، لذا يتطلب وضع كل العلاجات الوقائية والتي تكون ذات طابع دائم لكل الأجيال والفئات الاجتماعية كمناعة وقائية علاجية لكل الأمراض التي تهدد أمن وسلامة الفرد والمجتمع.

وعليه نقول أن الأطفال المهمشين يجب العناية بهم وتقبلهم في المجتمع وإدماجهم كأفراد أسوياء لهم نفس الحقوق والواجبات، وكذا رعايتهم وحمايتهم من الوقوع في الانحراف مبكرا. ونأمل أن تساهم هذه الرؤية في الحد أو التقليل على الأقل من الظاهرة قبل وقوعها، من خلال تعديل الكثير من السلوكات الخاطئة، وتوعية المجتمع ومؤسساته المختلفة بخطورة الظاهرة وانعكاساتها السلبية التي تهدد الفرد والمجتمع في الوقت الراهن والمستقبل.

- قائمة المراجع:

الديوان الوطني, ل. (2017). الجزائر بالأرقام نتائج 2014/2015/2016 (عدد 47). استرجع في من الديوان الوطني للاحصائيات :website https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2016_ed_2017ar.pdf

الجمهورية , ا. (1976). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (101 ط). الجزائر: الجزائر.

الأمم , ا. (2005). الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. استرجع في من الأمم المتحدة website: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/MDGs/the-millenuim-development-goals-in-the-arab-region-2005.html

حاجي , ف. (2014). إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 (أطروحة دكتوراة, جامعة محمد خيضربسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- قسم العلوم الاقتصادية). استرجع في من http://thesis.univ-biskra.dz › Eco_d7_2014

الديوان الوطني للاحصائيات, ل. (2015). ديموغرافيا الجزائر-2015 (عدد 740). استرجع في من الديوان الوطني للاحصائيات :website http://www.ons.dz

محمد حمزة, ك. (2002). الفقر والغنى في الوطن العربي وقائع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية 2000. بغداد: بيت الحكمة .

المجلس الوطني الاقتصادي, و. (1999). مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998. الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

ناجي , ر. (1999). الأطفال المهمشون، قضاياهم وحقوقهم. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.

سبتي , ز. (2006). البطالة والإقصاء الاجتماعي. مجلة دراسات اقتصادية, 6(1), 125-131.

عبد المنعم مجيب مسعد , م. (2011). سياسات التضمين والتهميش.دراسة الحالة المصرية 1991 (أطروحة دكتوراة). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة.

سليماني, ن. (2008, فبراير 8). تورس: الإجهاض في الجزائر. الجريمة السرية. استرجع في 2 مارس، 2018, من https://www.turess.com/alwasat/457

لحياني , ع. (2013, ديسمبر 4). تقرير أمني جزائري يكشف ارتفاع تورط الأطفال في الجرائم. استرجع في 12 مارس، 2018, من www.alarabiya.net

عليم, م. (2014, يناير 9). 12 بالمائة من حالات الزواج في الجزائر مآلها الطلاق -الشروق. استرجع في 2 مارس، 2018, من https://www.echoroukonline.com/ara/?news=159177

النهار , ا. (2014, ديسمبر 6). مراكز الطفولة المسعفة تستقبل بين 3000و4000 طفل مجهول النسب. استرجع في 2 مارس، 2018, من https://www.ennaharonline.com

سعيداني, ح. (2015, مايو 31). ألف طفل يتيم عبر الوطن يبحثون عن "كفيل" - . استرجع في 3 مارس، 2018, من elhiwardz.com/?p=15107

بن محمد, ر. (2016, ديسمبر 25). مصيطفى: الجزائر بحاجة إلى "بنك اليتيم". استرجع في 14 يناير، 2020, من aljazairalyoum.com

المحرر , 4. (2017, فبراير 2). 4 ملايين معاق في الجزائر يطالبون بـــ : الرحمة . استرجع في 5 مارس، 2018, من https://www.altahrironline.com/ara/articles/258431

محرر, 4. (2017, فبراير 2). 4 ملايين معاق في الجزائر يطالبون بـــ : الرحمة. استرجع في 5 مارس، 2018, من https://www.altahrironline.com/ara/articles/258431

ع, ن. (2017, مارس 14). 45ألف معاق جديد في الجزائر سنويا. استرجع في 3 مارس، 2018, من www.akhbarelyoum.dz/ar/200235/208401-45

عبد النواب, م. (2017, مايو 9). وزارة التضامن: نسبة الفقراء وصلت 27% وأسعار الغذاء ارتفعت 40% . استرجع في 15 مارس، 2018, من https://www.youm7.com/story/2017/5/9

يوسف , ع. (2017, يوليو 31). لن تصدق عدد الأرامل واليتامى في الجزائر بعد 12 سنة. استرجع في 18 مارس، 2018, من https://dzayerinfo.com/ar

بن محمد , ع. ا. (2017, سبتمبر 19). خبراء يحذرون من اتساع رقعة الفقر في الجزائر. استرجع في 4 يناير، 2020, من 2017/./www.aljazeera.net/./

الشروق , أ. (2017, أكتوبر 31). نصف المجرمين في الجزائر أطفال. استرجع في 12 مارس، 2018, من https://www.echoroukonline.com/ara/articles/538374.htm

CNES, le P. des N. U. pour le développeme. (2017). Rapport National sur le Développement Humain 2013 – 2015. استرجع في من CNES website: https://www.cnese.dz/static/Cnes/data/devlopHumain/RNDH%201998.pdf

Le gouvernement , A. (2010). 2emeRapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement Algérie. استرجع في من Le gouvernement Algérien website: https://planipolis.iiep.unesco.org/sites/default/files/ressources/algeria_mdg_2010.pdf

ONS, O. (2016). L'Algérie en quelques chiffres (2013 – 2015) (عدد 46). استرجع في من ONS website: https://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC_-_2015_-_Francais_.pdf

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE , M. D. L. S. D. L. P. E. D. L. R. (2015). PLAN NATIONAL DE REDUCTION DE LA MORTALITE MATERNELLE 2015 - 2019. استرجع في من MINISTERE DE LA SANTE, DE LA POPULATION ET DE LA REFORME HOSPITALIERE website: https://www.unicef.org/algeria/sites/unicef.org.algeria/files/2018-08/Plan%20National%20de%20R%C3%A9duction%20de%20la%20Mortalit%C3%A9%20Maternelle%202015-2019.pdf

République Algérienne Démocratique et Populaire , M. de la S. de la P. et de la R. (2015). Enquête par Grappes à Indicateurs Multiples (MICS) 2012-2013. Algérie: Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière.

Unicef, M. D. L. N. (2014). Algérie Rapport National sur les Enfants non scolarisés. استرجع في من MINISTÈRE DE L'EDUCATION NATIONALE website: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/150410_Algeria_report_French.pdf